

البحرين

شهدت وضعية حقوق الإنسان في البحرين خلال العام 2011 تدهورا غير مسبوق على جميع المستويات، واقترن هذا التدهور على وجه الخصوص بالمعالجات القمعية ذات الطابع الانتقامي، التي استهدفت وأد الانتفاضة الشعبية المطالبة بإصلاحات ديمقراطية عميقة، ومعاقبة المنخرطين أو الداعمين لفعاليات التظاهر والاعتصام السلمي. وقد استعدت مواجهة هذه الانتفاضة دعما من قوات سعودية وإماراتية، بدعوى حفظ الاستقرار، وتأمين المنشآت الحيوية.

تبدت أبرز مؤشرات التدهور في استخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات السلمية، مما أفضى إلى سقوط ما يزيد على 30 قتيلًا، واستشراء ممارسات التعذيب داخل مقر الاحتجاز، وإنشاء محكمة عسكرية استثنائية أحيل للمحاكمة أمامها مئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين البارزين، وتلقى بعضهم أحكاما مغلظة بالسجن المؤبد وصدرت عنها أحكام بالإعدام، كما تزايدت الضغوط الهائلة على حريات التعبير، حيث جرى إغلاق مواقع إلكترونية، وحظر مطبوعات، وتوقيف صحفيين، ولقي صحفيان مصرعهما في ملابسات تتسم بالغموض في غضون وقت قليل من احتجازهما.

تجدر الإشارة إلى أن فرض حالة الطوارئ قد جاء بموجب المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية رقم 18 لسنة 2011. وبموجب هذا المرسوم منحت صلاحيات واسعة للقائد العام لقوة دفاع البحرين؛ بدعوى المحافظة على سلامة الوطن. شملت هذه الصلاحيات إصدار أوامر القبض والتفتيش للأشخاص، وإخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتقييد حرية الاجتماع وحرية التنقل، ومنع التجمعات، وإبعاد الأجانب، ومراقبة وتقييد وسائل الإعلام المختلفة، وإيقاف أنشطة الجمعيات تحت دعوى إثارة الفتنة أو العصيان، وإسقاط الجنسية عن المواطنين، وإبعادهم عن البلاد¹.

اتسع نطاق التهديدات والانتهاكات بحق مدافعي حقوق الإنسان، ليشمل المحاكمات الجائرة والاعتداءات البدنية والتعذيب، ومداومة المنازل على أيدي عناصر ملثمة، إلى جانب قوات مكافحة الشغب، وقصف منازل بعض الحقوقيين بقنابل الغاز.

امتدت الأعمال الانتقامية لتشمل الفصل أو الإيقاف عن العمل بصورة تعسفية لعدة آلاف من المواطنين الذين يرجح دعمهم للانتفاضة الشعبية، كما عوقب عدد كبير من الأكاديميين والطلاب بالحرمان من الدراسة، أو وقف البعثات الخارجية التي كانوا قد التحقوا بها. وباتت عودة العاملين لعملمهم أو

¹ تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 10 ديسمبر 2011.

<http://files.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf>

ويمكن الرجوع إلى نص المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 في:

<http://www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=18107>

الأكاديميين والطلاب لمواقعهم مشروطة بالتوقيع على تعهدات تدين بالولاء للملك والحكومة، وبالامتناع عن المشاركة في أي أنشطة ذات طابع سياسي. وخلال هذا العام تعرضت الطائفة الشيعية لقسط أكبر من الانتهاكات والأعمال الانتقامية التي اقترنت بقمع الانتفاضة الديمقراطية، باعتبارهم الأكثر انخراطاً في دعمها. ولا يخفف من قتامة المشهد الحقوقي صدور عفو ملكي في بداية العام عن 23 من النشطاء السياسيين والحقوقيين، الذين استهدفهم محاكمات جائرة قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2010، فلم تمض بضعة أسابيع إلا وكان هؤلاء أو معظمهم هدفاً للاعتقال مجدداً، أو للإحالة لمحاكمات عسكرية، أو لصنوف مختلفة من الممارسات العدوانية، التي استهدفت التكتيل بالمنخرطين في الانتفاضة البحرينية والداعمين لها.

وينطبق ذلك أيضاً على تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في يونيو 2011، فأنماط الانتهاكات التي يتعين التحقيق فيها قد تواصلت بعد تشكيل اللجنة وممارستها لمهامها. فضلاً عن أن هذه الخطوة لم تقترن بمؤشرات تدل على أن السلطات تتبنى سياسة مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالإفراج عن سجناء الرأي والمئات من المعتقلين دون محاكمة، أو العفو عن أدينوا من قبل محكمة استثنائية خاصة، أو على الأقل إحالتهم إلى القضاء العادي، وإعادة محاكمتهم، أو وقف الحملات التي تستهدف إجبار قطاعات واسعة من السكان على توقيع تعهدات الولاء والامتناع عن ممارسة أي أنشطة ذات طابع سياسي.

لكن ذلك لا يقلل من أهمية التقرير النهائي الصادر عن اللجنة -التي يصعب على السلطات البحرينية أن تشكك في استنتاجاته- الذي أدان استخدام القوة بشكل مفرط ضد المدنيين، وتعرض الكثير من المحتجزين للتعذيب وأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية بصورة متعمدة، سواء على سبيل معاقبة أو الانتقام من المحتجزين، أو بهدف انتزاع اعترافات محددة منهم. كما أدان التقرير غياب المحاسبة داخل الأجهزة الأمنية، وبالتالي انتشار ثقافة الإفلات من العقاب داخل تلك الأجهزة. وطالب التقرير السلطات البحرينية بالاستجابة بصورة علنية لتوصيات اللجنة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتأسيس آلية مستقلة ومحيدة، تضمن المحاسبة على الجرائم والانتهاكات التي وقعت منذ اندلاع الانتفاضة البحرينية، وأن تكفل تعويضا عادلاً لضحايا هذه الانتهاكات، وأن تسقط جميع الأحكام والالتزامات التي طالت المئات من الأشخاص، على خلفية ممارستهم لحرية التعبير السياسي، والتجمع، والاحتجاج السلمي.²

² تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 10 ديسمبر 2011، مرجع سابق.

قمع الاحتجاجات الشعبية السلمية:

لقى 33 شخصا على الأقل مصرعهم، نتيجة للاستخدام المفرط للقوة تجاه المتظاهرين والمعتصمين بصورة سلمية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق في 14 فبراير 2011، والتي كانت تدعو إلى تبني إصلاحات مترابطة، تقود إلى بناء ملكية دستورية ديمقراطية، تركز الفصل بين السلطات، وتعزز قواعد المواطنة والمساواة وعدم التمييز.

وقد سجلت التقارير منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية، استخدام قوات الأمن البحرينية القوة المفرطة ضد المتظاهرين، بما في ذلك الرصاص المطاطي والخرندق (الشوزن) بالإضافة إلى المياه الساخنة وبنادق الرش لتفريق الحشود³، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص بين يومي 14 و 21 فبراير، وإصابة عشرات غيرهم من المحتجين⁴. وكان بين المصابين موظفون طبيون يحاولون مساعدة المحتجين الجرحى في "دوار اللؤلؤة" أو بالقرب منه. كما قامت قوات الأمن والجيش بفتح النيران دون تحذير على حشد يتهيأ لأداء الصلاة بالقرب من دوار اللؤلؤة، وقد منعت قوات الأمن دخول بعض سيارات الإسعاف إلى الميدان، وتم تهديد بعض المسعفين بإطلاق النار عليهم⁵. وتعرض المساعدون الطبيون الذين حاولوا مساعدة الجرحى، في صبيحة اليوم نفسه، للضرب والاعتداء من قبل شرطة مكافحة الشغب.

ومع تصاعد نطاق الاحتجاجات قامت المملكة العربية السعودية بإرسال ألف جندي، بالتزامن مع وصول قوات شرطة من الإمارات العربية المتحدة، بناء على طلب من حكومة البحرين. وفي 13 مارس هاجمت قوات الأمن ومكافحة الشغب ومجموعة من البلطجية المسلحين بالسيوف وألواح الخشب والأسياخ الحديدية، المعتصمين "بدوار اللؤلؤة" وجامعة البحرين، مستخدمة القنابل الغازية والهراتات والرصاص المطاطي والخرندق (الشوزن). وقد أصيب ما يزيد على ألف من المعتصمين، بعضها إصابات خطيرة، شملت تهشما في الرأس، وإصابات خطيرة في العين، بالإضافة إلى كسور وجروح في أماكن متفرقة⁶. كما تعرضت سيارات الإسعاف للتحطيم، وجرى الاعتداء على طواقمها الطبية.

³ إصابة العشرات خلال قمع مظاهرات جديدة في العاصمة البحرينية، جريدة النصر، الأحد 13 مارس 2011.

http://www.annasonline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13338:2011-03-13-19-23-04&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

⁴ البحرين: يجب محاسبة الجناة المسؤولين عن حملة القمع، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ 28 فبراير 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/28>

⁵ البحرين: الجيش والشرطة يطلقان النار على المتظاهرين، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ 18 فبراير 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/18-3>

⁶ تقرير مشترك بين الجمعية البحرينية للشفافية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان حول أحداث 31 مارس (آذار) 2011، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، الأحد 13 مارس 2011.

<http://www.bhrs.org/viewnews/15/89/statements.aspx>

وفي 15 مارس أعلن ملك البحرين حالة الطوارئ العامة لمدة ثلاثة أشهر. وفي اليوم التالي، قامت قوات الأمن بفض الاعتصام، وإخلاء الدوار بالقوة، باستخدام الدبابات ومدافع المياه وطائرات هليكوبتر، وإطلاق النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، وإصابة المئات من المعتصمين. وخلال هذين اليومين، منع الجيش وشرطة مكافحة الشغب المصابين من الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات. كما أعلنت قوة دفاع البحرين فرض حظر التجوال في عدد من مناطق المملكة من الرابعة عصرا حتى الرابعة فجر⁷.

وقد سجلت التقارير استهدافا واسع النطاق للعاملين في المجال الطبي والمؤسسات الصحية والمرضى أو المصابين، الذين يشنهم في مشاركتهم في أعمال التظاهر، الاعتصام، من خلال عرقلة الطواقم الطبية، ومحاولة منعها من إسعاف المصابين، واتهام الأطباء والمرضى والمساعدين الطبيين بالمشاركة في أنشطة إجرامية، مثل المشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة. كما حوصرت العديد من المستشفيات بما في ذلك مجمع السلیمانية الذي يعد أكبر مستشفى عام بالبلاد، وانتشرت الدبابات في مدخله، ومنعت سيارات الإسعاف من الدخول أو الخروج، وأطلقت الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وطلقات الشوزن على مداخل ونوافذ المجمع، وعدد آخر من المراكز الطبية. وتحول مجمع السلیمانية الطبي من الناحية الفعلية، ومرافق صحية أخرى إلى مراكز للاعتقال، وقامت قوات الأمن بنقل مصابين داخل، وبين المستشفيات، دون الرجوع للأطباء، واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي. وامتد الأمر إلى تعذيب المصابين داخل المستشفيات، وترهيب الطواقم الطبية لمنعهم من الحديث علنا عن الانتهاكات التي شهدتها المؤسسات الصحية، وتعريض الأطباء والطواقم الطبية للاعتقال والملاحقة القضائية، وأحيل 48 منهم -معظمهم من مجمع السلیمانية الطبي- إلى المحاكمة العسكرية⁸. وفي 29 سبتمبر قضت المحكمة بإدانة 20 من الكوادر الطبية، وأصدرت أحكاما بالسجن عليهم لفترات تتراوح بين 5 و15 عاما⁹.

هجوم واسع على المدافعين عن حقوق الإنسان

ألقى القبض على عبد الهادي الخواجة، المنسق السابق في العالم العربي للحماية في مؤسسة الخط الأمامي العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، في 9 إبريل 2011، على أيدي ضباط شرطة ملثمين من منزل ابنته في المنامة.

⁷ "ضمان المساءلة عن استخدام القوة المفرطة وتوفير الحماية للمتظاهرين".

<http://www.amnesty.org/es/node/22585>

⁸ هيومان رايتس ووتش، هجمات ممنهجة على مقدمي الخدمات الطبية، تقرير صادر في 18 يوليو 2011.

www.hrw.org/ar/news/2011/07/18

⁹ تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 10 ديسمبر 2011، مرجع سبق ذكره.

ووفقاً لشهادة ابنة الخواجة الكبرى، تعرض والدها للهجوم والضرب المبرح حتى فقد وعيه، واقتيد إلى مكان مجهول مع اثنين من أزواج بناته، وأما بالنسبة إلى ثالث أزواج بنات الخواجة محمد المسقطي - رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان - فقد تعرض للضرب المبرح هو وابنة الخواجة الكبرى التي حاولت التدخل لحماية والدها¹⁰.

وقد مثلَ عبد الهادي الخواجة أمام محكمة عسكرية استثنائية في 8 مايو، مُتَّهَمًا بمحاولة "قلب نظام الحكم بالقوة بالتعاون مع منظمة إرهابية، تعمل لصالح دولة أجنبية" والحصول على تمويل من منظمة إرهابية أجنبية، وإهانة الجيش، ونشر أخبار كاذبة وشائعات تهدد الأمن العام، والتحرير على الطائفية، والتنظيم والمشاركة في مسيرات دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك. جدير بالذكر أن الخواجة ظهرت عليه علامات واضحة على سوء المعاملة والتعذيب أثناء محاكمته¹¹.

وفي 22 يونيو أصدرت "محكمة السلامة الوطنية"، أحكاماً بالسجن المؤبد على عبد الهادي الخواجة¹². بالإضافة إلى 20 آخرين من معارضين سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان (السجن المؤبد لسبعة منهم، والسجن خمسة عشر عاماً بحق عشرة متهمين، والسجن خمس سنوات ضد 3 آخرين). بعد اتهامهم بالاشتراك مع تنظيم إرهابي يعمل على قلب نظام الحكم بالقوة في المملكة البحرينية، والتخابر مع منظمة إرهابية تعمل لصالح دول أجنبية¹³.

في 20 مارس، داهم نحو 25 ملثماً ومسلحاً مدنياً بالبنادق إضافة إلى العشرات من عناصر شرطة "مكافحة الشغب" منزل نبيل رجب -رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان- حيث قامت بتفتيشه، والعبث بمحتوياته، ومصادرة الحاسب الآلي الخاص به، وبعض الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان، ثم جرى، تقييد رجب ووضع في مؤخرة سيارة تابعة لوزارة الداخلية، حيث تعرض للإهانة والركل والسب، قبل اقتياده إلى مبنى إدارة التحقيقات الجنائية، حيث تم التحقيق معه¹⁴، وبعد استجواب دام ساعتين تم الإفراج عن نبيل رجب دون أن تتسبب إليه أي تهمة¹⁵.

وبالتزامن، قامت مجموعة أخرى من المدنيين المثلثين بمصاحبة شرطة مكافحة الشغب، بمداهمة منزل المدون الإلكتروني وعضو مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة، من خلال نافذة

¹⁰ البحرين: استمرار حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بيان صادر عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، بتاريخ 12 أبريل 2011. <http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/2834.aspx>

¹¹ البحرين: علامات سوء المعاملة تظهر على ناشط، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ 10 مايو 2011. <http://www.hrw.org/news/2011/05/10-2>

¹² سلطات البحرين تواصل التنكيل بدعاة حقوق الإنسان والأطباء والمطالبين بالإصلاح، بيان صادر عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، بتاريخ 28 يونيو 2011. <http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/2904.aspx>

¹³ المرجع السابق.

¹⁴ السلطات في البحرين تستهدف رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وأعضاءه، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 17 أبريل 2011.

¹⁵ الإفراج عن نبيل رجب بعد ساعتين من اعتقاله، جريدة الوسط البحرينية، بتاريخ 20 مارس 2011. <http://www.alwasatnews.com/3117/news/read/533235/1.html>

الطابق الثاني للمنزل، وفتشوه دون أن يبرزوا أي إذن بذلك. إلا انه لم يكن موجوداً في منزله آنذاك، وهددوا الأسرة بأنهم سيعودون لمداومة وتفتيش المنزل كل ليلة إن لم يسلم المحافظة نفسه¹⁶.

في 18 أبريل جرى الاعتداء علي منزل نبيل رجب مجدداً من قبل مجهولين، قاموا بالقاء قنبلتي غاز مسيل للدموع، سقطتا داخل المنزل المجاور لمنزله¹⁷.

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت بياناً في 10 أبريل، باعتزامها إحالة رجب للمدعي العام العسكري على خلفية نشره صورة -تم التلاعب فيها- للمواطن المتوفي علي عيسى صقر على صفحته للتواصل الاجتماعي "تويتر"¹⁸. وكان رجب قد فند سبب الوفاة المعلن رسمياً، مرجحاً أن صقر توفي نتيجة تعرضه للتعذيب في السجن.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار حملة القمع المستمرة منذ مارس الماضي، فإن أكثر من 600 شخص، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ومعارضون سياسيون، محتجزون في السجون، ويعرضون لخطر التعذيب، والذي يشكل ممارسة شبيهة منهجية تستخدم ضد الناشطين على نحو متزايد منذ العام الماضي¹⁹.

في 15 أبريل قام 24 من ضباط الأمن أغلبهم ملثمون، بمداومة بيت المحامي محمد التاجر -المعروف بالدفاع عن رموز المعارضة والنشطاء الحقوقيين الذين يتم القبض عليهم- وتفتيشه ومصادرة أغراض شخصية، منها حواسيب وهواتف نقالة ووثائق، قبل القبض عليه، ولم يتم إبلاغه بسبب احتجازه²⁰.

وقد تعرض محمد المسقطي رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان للتوقيف لمدة أسبوع قبل أن يطلق سراحه في السابع من أبريل. كما داهمت قوات الأمن في 3 أبريل منزل المدافع عن حقوق الإنسان السيد سهيل الشهابي، عضو لجنة العاطلين، وأحد المدافعين الأحد عشر عن حقوق الإنسان الذين تم توقيفهم منذ شهر سبتمبر 2010 حتى فبراير 2011 بتهم متعلقة بالإرهاب. وقد اعتدت قوات الشرطة بالضرب المبرح على أخويه، وهددوا باغتصاب زوجتيهما، إذا لم يكشفوا عن مكان وجود سهيل الشهابي.

كما تلقت مريم الخواجة -التي ترأس مكتب العلاقات الخارجية بمركز البحرين لحقوق الإنسان- تهديدات بالقتل، الأمر الذي اضطرها للبقاء خارج البلاد خوفاً على سلامتها²¹. وقبيل نهاية العام

¹⁶ السلطات في البحرين تستهدف رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وأعضاءه، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

¹⁷ البحرين: اعتداء على منزل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ 18 أبريل 2011. <http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/18>

¹⁸ إحالة نبيل رجب إلي النائب العام العسكري بشأن نشره صورة لمتوفى متلاعب فيها، بيان صادر عن وزارة الداخلية البحرينية، بتاريخ 10 أبريل 2011.

http://www.policemc.gov.bh/news_details.aspx?type=1&articleId=7631

¹⁹ البحرين: استمرار حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بيان صادر عن مركز القاهرة دراسات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

²⁰ البحرين: احتجاج محام بعد مداومة ليلية، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ 16 أبريل 2011. <http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/16>

²¹ البحرين: آخر الأنباء عن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة الخط الأمامي.

الحالي، تصاعدت حملات التهريب للحقوقيين من قبل مسئولين سابقين في الأجهزة الأمنية ومقربين من السلطات. وشملت تهديدات القتل نبيل رجب، ويوسف المحافظة، ومحمد المسقطي²² وامتدت الضغوط إلى المنظمات الدولية، ففي منتصف أبريل رفضت السلطات تجديد تأشيرة دخول أحد باحثي منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية، وأمرته بمغادرة البلاد في غضون 24 ساعة. كما منعت السلطات الممثل القانوني للووتش من دخول البلاد في 4 مايو، لمراقبة المحاكمات أمام المحكمة العسكرية الخاصة، وأجبرته على العودة من داخل المطار. وفي 12 مايو أبلغت حكومة البحرين هيومن رايتس ووتش أن نائب مدير قسم الشرق الأوسط بها، لم يعد موضع ترحيب في البلاد. كما أن الحكومة لم ترد على طلبات لباحثين آخرين في هيومن رايتس ووتش للحصول على تأشيرات لزيارة البحرين²³.

ووصل الأمر بالسلطات البحرينية أن تزيف تصريحات لكبار مسئولين بالأمم المتحدة عن حقوق الإنسان. ففي أعقاب اجتماع في 3 يونيو بين نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وفاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية، ذكرت وكالة أنباء البحرين الرسمية أن بيلاي اعترفت بتلقي معلومات خاطئة عن حالة حقوق الإنسان في البحرين. وهو ما كذبه الناطقة الرسمية باسم المفوضة السامية في 7 يونيو، حيث قال بيانها إن تقرير وكالة الأنباء "حرّف بشكل فاضح" الاجتماع، مُنبهاً أن الوكالة لم تحضر الاجتماع. وقالت المتحدثة باسم بيلاي إنها "منزعجة من التشويه الصارخ لكلماتها" وإنها ستطلب رسمياً من البلوشي إصدار تصحيح²⁴.

إهدار معايير العدالة على نطاق واسع:

أهدرت السلطات البحرينية معايير العدالة على نطاق واسع، من خلال حرمان المدنيين من حقهم في المثول أمام قاضيتهم الطبيعي، وإحالتهم إلى ما يسمى بمحكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية خاصة. وحتى منتصف يونيو جرت محاكمة 82 متهماً أمام هذه المحكمة، أدين منهم 77 متهماً، تلقوا أحكاماً بالسجن بين خمس سنوات والسجن المؤبد والإعدام، وذلك على خلفية تهمة سياسية تتعلق بالمشاركة في التظاهر، أو بالتحريض على كراهية النظام²⁵، أو بالتآمر لقلب نظام الحكم أو تأسيس

<http://frontlinedefenders.org/ar/node/14922>

²² مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حملة موجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بالمنطقة العربية: بذور القمع التي زرعت في عام الثورات.

<http://www.cihrs.org/?p=491>

²³ أزمة حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/05-2>

²⁴ المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تبدي انزعاجها الشديد للتحريف الفاضح لتصريحها في وكالة الأنباء البحرينية، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 7 يونيو 2011.

<http://www.bchr.net/ar/node/4202>

²⁵ هيومان رايتس ووتش، البحرين يجب إلغاء المحكمة العسكرية ذات العدالة المزيفة، بيان صادر بتاريخ 14 يونيو 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/14-1>

تنظيمات إرهابية. وفي القضية المتهم فيها عبد الهادي الخواجة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وصدرت أحكام بالسجن المؤبد على الخواجة وسبعة آخرين من الرموز البارزة للمعارضة السياسية والداعين للإصلاح الديمقراطي في المملكة. في مقدمتهم حسن مشيمع الأمين العام الجمعية حق، وعبد الجليل السنكيس العضو القيادي بالجمعية ذاتها. كما حكم بالسجن بين عامين وخمسة عشر عاما على 13 متهما آخرين.

يذكر أن سلطات التحقيق في هذه القضية لم تحرك ساكنا تجاه وقائع الاعتداء البدني الوحشي، الذي تعرض له عبد الهادي الخواجة عند القبض عليه، فضلا عن تعرضه للتعذيب في محبسه ومحاولة الاعتداء الجنسي عليه. وقد أفضت ممارسات تعذيبه إلى تهشم في الفك وإصابات أخرى جسيمة استدعت إخضاعه لتدخل جراحي بأحد المستشفيات العسكرية. كما رفض قضاة المحكمة العسكرية الاستماع إلى شكوى الخواجة بخصوص تعذيبه أو التحقيق فيها²⁶.

وقد أحيل أيضا للمحكمة العسكرية الخاصة في 12 يونيو اثنان من المعارضين من أعضاء البرلمان السابقين، وهما مطر إبراهيم مطر وجواد فيروز، من دون إحاطة محاميهم أو ذويهم. وكان الاثنان قد اعتقلا في مايو 2011، بتهمة الإدلاء بأخبار كاذبة لوسائل الإعلام والمشاركة في تجمعات غير قانونية. جدير بالذكر أن مطر وفيروز من كتلة نواب جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تضم 18 عضوا برلمانيا، استقالوا من البرلمان احتجاجا على الاستخدام المفرط للقوة في قمع المظاهرات السلمية.²⁷

كما حكمت المحكمة العسكرية أيضا على آيات القرمزي بالسجن لمدة عام، بعد مشاركتها في الاحتجاجات الشعبية "بدوار اللؤلؤة"، واتهامها بالتحريض على كراهية نظام الحكم من خلال إلقائها قصائد شعرية، تنتقد الملك ورئيس الوزراء²⁸.

جدير بالذكر أن المدعي العام العسكري كان قد أصدر في 28 مارس المرسوم رقم 5 لعام 2011، الذي يقضي بحظر نشر أي معلومات عن التحقيقات التي يجريها لأسباب تتعلق بالأمن القومي²⁹.

انتهاكات حرية الرأي والتعبير:

²⁶ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلطات البحرين تواصل التنكيل بدعاة حقوق الإنسان والأطباء المطالبين بالإصلاح، بيان صحفي بتاريخ 2011/6/28.

<http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/articales/290>

²⁷ هيومان رايتس ووتش، البحرين يجب إلغاء المحكمة العسكرية ذات العدالة المزيفة، مرجع سبق ذكره.
²⁸ المرجع السابق.

²⁹ Bahrain: risk of blackout on human rights violations, Statement issued by the International Federation for Human Rights, On April 1, 2011.

<http://www.fidh.org/Bahrain-risk-of-blackout-on-human-rights>

شدّدت السلطات على نحو متزايد القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، واستهدفت ضغوط متزايدة صحفيين محليين وفرق عمل تابعة لوسائل إعلام أجنبية، وصلت حد التعرض للقتل. وطالت إجراءات الاعتقال مدونين وصحفيين، وأُجبرَ صحفيين على تقديم استقالاتهم، كما قامت الحكومة بحظر عدد من المواقع الإلكترونية، بما فيها مركز البحرين لحقوق الإنسان، ومنتدى البحرين أونلاين، فضلا عن بعض المطبوعات، بما فيها تلك التي تصدر عن جمعيات المعارضة السياسية المعترف بها قانونياً.

وقد قتل الناشط الإلكتروني زكريا العشري في التاسع من أبريل في ظروف غامضة أثناء وجوده رهن الاحتجاز من قبل السلطات، كما قتل كريم فخرأوي العضو المؤسس لصحيفة "الوسط" يوم 12 أبريل، بعد يومين من اعتقاله، ورجحت التقارير ومعاينة أهله للجنة تعرضه لانتهاكات بدنية وتعذيب مروّع³⁰، كما تم القبض على الصحفيين فيصل هيات، وحيدر محمد، وعلي جواد، وبعض المدونين والنشطاء في الشبكة الإلكترونية، وصدرت مذكرات توقيف بحق آخرين، مما اضطر بعضهم إلى مغادرة البحرين، حفاظاً على سلامتهم الشخصية³¹.

في 3 أبريل أعلن وزير الإعلام إغلاق الصحيفة الوحيدة المستقلة في البلاد "الوسط"، وحجب موقعها الإلكتروني، ثم سمح لها باستئناف النشر في اليوم التالي، وإجبار ثلاثة من أبرز صحفييها على تقديم الاستقالة، وهم: رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض، ورئيس قسم المحليات عقيل ميرزا. وقد اتهمت الحكومة صحيفة "الوسط" بالسعي إلى تقويض الاستقرار والأمن، من خلال نشر أنباء كاذبة ومضللة من شأنها أن تسيء إلى سمعة البلاد³².

كما تعرضت الصحفية ريم خليفة لضغوط شديدة، وصلت حد تلقيها تهديدات بالقتل، في أعقاب مداخلتها في مؤتمر صحفي لوزير خارجية البحرين في 17 فبراير 2011. فقد أحييت ريم للمحاكمة في نوفمبر بتهمة "القذف" ضد عناصر موالية للحكومة -قد تحرشوا بها-³³ أثناء مغادرتها لمؤتمر صحفي لوفد أيرلندي في يوليو، ووجهوا لها الشتائم. ومع أن ريم تقدمت في حينها ببلاغ ضد هذه العناصر متهمه إياهم بالتنشيط والاعتداء الجسدي عليها، فقد نحى هذا الاتهام جانبا، وتحولت ريم إلى متهمه قد تعاقب بالسجن لمدة عام على الأقل³⁴.

³⁰ أعضاء أيفكس يحثون قادة العالم على اتخاذ موقف ضد الانتهاكات الحقوقية، موقع أنقذوا البحرين، 12 مايو 2011.

<http://savebahrain.net/?p=1481>

³¹ الصحافيون في البحرين: قتل الكلمة وحصار الحرية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 3 مايو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/3991>

³² سعي السلطات البحرينية والسورية إلى فرض التعتيم الإعلامي وتنفيذ عملية اختطاف في اليمن، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ 4 أبريل 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php?id_article=31996

³³ استمرارية مضايقة الصحفيين في البحرين، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 14 يوليو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4406>

³⁴ مركز البحرين لحقوق الإنسان، المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية ريم خليفة تواجه المحاكمة نتيجة لاتهامات ملفقة.

www.bahrainrights.org/ar/node/4835

وفي 9 يونيو ألقى القبض على حسين علي مكي، مدير صفحات شبكة "رصد" للأنباء على فيسبوك وتويتر، التي تعدّ مصدراً مهماً للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وقد سيطرت أجهزة الأمن على هذه الصفحات، وتنتشر معلومات تبرر القمع الذي تمارسه السلطات، مما اضطر "رصد" لإنشاء صفحة جديدة.

كما حجبت السلطات موقع جريدة "القدس العربي" في 23 مايو، بعد نشر الموقع مقالاً لرئيس تحرير الجريدة عبد الباري عطوان، انتقد فيه إرسال المملكة السعودية ألف جندي للمشاركة في قمع الاحتجاجات السلمية³⁵. وحجبت أيضاً موقع "حركة البحرين للعدالة والتنمية"، بتهمة تجاوزه قوانين البحرين³⁶.

وتعرضت فضائية اللؤلؤة -التي أطلقتها من لندن المعارضة البحرينية- للتشويش المستمر منذ اليوم الأول، بالرغم من تغييرها ترددها دائماً. وكان يفترض بقناة اللؤلؤة أن تطلق برامجها من البحرين، ولكن السلطات رفضت منحها الترخيص³⁷.

وقد مارست السلطات ضغوطاً شديدة على قناة "الجزيرة" الإنجليزية، بعد بثها في 4 أغسطس فيلماً وثائقياً "البحرين صراخ في الظلام"، مما اضطرها إلى الامتناع عن إعادة عرضه³⁸.

جدير بالذكر أن الحكومة منعت عدداً من الصحفيين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة من دخول البلاد أو من بث التقارير دون قيود. وقد طالبت اعتداءات جسدية أربعة صحفيين أجانب على الأقل، كما تعرض خمسة آخرون للاعتقال بواسطة السلطات، وتم طرد أربعة آخرين من البلاد، وتم منع ما لا يقل عن أربعة من الدخول لمطار البحرين³⁹.

الفصل التعسفي والحرمان من الدراسة:

شكل الفصل التعسفي والإيقاف عن العمل آلية معتمدة في إطار حملة الانتقام من المشاركين في أعمال الاحتجاج، وقد قامت السلطات بفصل أكثر من 2600 عامل من الوزارات والهيئات الحكومية

³⁵ البحرين: الإنترنت أكبر ضحايا الحرب التي تشنها السلطات ضد الحريات العامة - الشبكة العربية تدين حجب الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي بعد نشره مقالاً لرئيس التحرير ينتقد التدخل السعودي في البحرين، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بتاريخ 24 مايو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=32156>

³⁶ بين الانتهاكات والمواقف المحجوبة والدعاوى القضائية...، مطاردة الإعلاميين مستمرة، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ 20 أغسطس 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php?id_article=32087

³⁷ من الرباط إلى المنامة ربيع العرب مستمر والقمع أيضاً، تقرير صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ 4 أغسطس 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php?id_article=32080

³⁸ السلطات في البحرين تسعى جاهدة لتكتم الأفواه، وترهب القوات المستقلة التي تنقل أخبار الانتهاكات في البحرين، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 14 أغسطس 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4513>

³⁹ الصحفيون الأجانب يواجهون المضايقات المستمرة والقيود المفروضة من قبل السلطات البحرينية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 6 يوليو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4375>

والشركات الخاصة التي تسيطر عليها الدولة. على الرغم من الوعود الحكومية المتكررة بإعادة العمال المفصولين بشكل غير قانوني إلى أعمالهم، فإن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين؛ يقول إن الذين أعيدها إلى وظائفهم 134 عاملاً فقط. وبعد أن تعهدوا بالامتناع عن الاشتراك في أي نشاط سياسي، والتنازل عن حقهم في مقاضاة الحكومة، وعدم العودة لنقابة العمال التابعين لها. كما فصلت جامعة البحرين 20 أستاذاً⁴⁰، و7 إداريين، وأندرت أستاذين آخرين، وأوقفت خمسة من المبتعثين للدكتوراة، وطلبت منهم الرجوع إلى الجامعة⁴¹.

وفي 19 أبريل فصلت الجامعة نحو 200 طالب وإداري وأكاديمي وموظف وحارس أمن، على إثر المظاهرات بالجامعة في 13 مارس⁴². وفي 25 مايو أكد وزير التربية والتعليم أن بعض الطلبة في البحرين والخارج الذين شاركوا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة قد حرّموا من استكمال بعثاتهم الدراسية خارج المملكة، كما أن هنالك أعداداً أخرى مهددة بالحرمان على خلفية ممارستهم لأنشطة سياسية اعتبرها مسيئة للملكة. وأضاف أنه ممن استهدفتهم هذه الإجراءات سيطلب التوقيع على تعهد بعدم تكرار مثل هذه الجرائم، وعدم الإساءة إلى ملكة البحرين في الداخل أو في الخارج". كما طالبت جامعة البحرين جميع الطلاب، كلا على حدة، بالتوقيع على تعهد بالولاء، كشرط لإعادة التسجيل في الجامعة عندما أعيد افتتاحها في أوائل مايو. وقد اعتمد مجلس أمناء الجامعة "تعهداً بالولاء" إلزامياً لجميع الطلاب قبل أن يسمح لهم بالعودة للدراس. بالإضافة إلى تعهد آخر يوقع عليه أولياء الأمور!!⁴³.

كما طلبت البحرين من جامعات بريطانية إيقاف ستة طلاب بحرينيين عن الدراسة بعد مشاركتهم في مسيرة تضامنية في لندن لدعم الاحتجاجات في البحرين. وطلبت من الطلاب العودة فوراً، مهددة بقطع مخصصاتهم⁴⁴.

وبنهاية سبتمبر، كان عدد المفصولين من الأكاديميين والإداريين بجامعة البحرين قد تجاوز المائة، كما تعرض أكثر من 500 طالب لعقوبات تعسفية بالإيقاف لمدة فصل دراسي أو الطرد⁴⁵.

⁴⁰ المنظمة العربية لحقوق الإنسان تحت ملك البحرين على إلغاء القرار الإداري غير الشرعي بفصل الأكاديميين من الجامعة، بيان صادر بتاريخ 21 أغسطس 2011.

<http://madanya.net/?p=10987>

⁴¹ جامعة البحرين: فصل 5 أساتذة أكاديميين و7 إداريين وإنذار أكاديميين وإيقاف 5 مبتعثي دكتوراه، جريدة الوسط البحرينية، السبت 2 أبريل 2011.

<http://www.alwasatnews.com/3130/news/read/535469/1.html>

⁴² جامعة البحرين تعلن عن فصل 200 طالب وأكاديمي وموظف، وكالة أنباء البحرين، 19 أبريل 2011.

<http://www.bna.bh/portal/news/453445?date=2011-04-20>

⁴³ أزمة حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق.

⁴⁴ البحرين: انتهاكات متزايدة لحق طلاب الجامعة في التعليم وحرية التعبير.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4217>

⁴⁵ هيومان رايتس ووتش، يجب إعادة الطلاب وأعضاء الهيئة الأكاديمية المبعدين، بيان صحفي في 24 سبتمبر 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/24>

تصاعد وتيرة التعذيب:

ظل مئات ممن طالتهم إجراءات التوقيف والاحتجاز في إطار قمع الانتفاضة الشعبية البحرينية رهن الاعتقال حتى إعداد هذا التقرير. وتلقى بعضهم أحكاماً جائرة بالسجن عبر محاكم "السلامة الوطنية" الاستثنائية ذات الطابع العسكري⁴⁶. وبحسب التقرير النهائي للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، فقد قدر عدد الموقوفين بموجب مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية 2929، أطلق سراح 2178 منهم، دون توجيه اتهامات لهم⁴⁷.

وقد مارست السلطات البحرينية حملة قمع وتعذيب مُمنهج ضد المعتقلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، مما أدى لوفاة 4 منهم خلال 9 أيام متأثرين بالتعذيب وسوء المعاملة والإهمال الطبي⁴⁸، بينهم كريم فخرأوي مؤسس صحيفة "الوسط"، وذكريا راشد حسن الناشط على شبكة الإنترنت⁴⁹. وتشترط السلطات لتسليم جثث المتوفين إلى ذويهم لدفنها، توقيعهم على شهادات وفاة لا تتضمن إشارة إلى آثار التعذيب والضرب، وذلك بهدف التهرب من المحاسبة في المستقبل.

تعرض أيضاً للتعذيب الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، الذي أصيب بكسور في الوجه وإصابات في الرأس، تطلبت جراحة تصحيحية استغرقت أربع ساعات، نتيجة الضرب المبرح الذي تعرض له منذ أن احتجزته السلطات في 9 أبريل⁵⁰، كما حاول أربعة رجال الاعتداء عليه جنسياً⁵¹. وخلال محاكمة الخواجة في 8 مايو، طالب المتهمان حسن مشيمع، الأمين العام لحركة "حق" المعارضة، وعبد الوهاب حسين عضو جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية"، التحدث حول سوء المعاملة التي تعرضا لها خلال الاحتجاز، إلا أن قوات الأمن أخرجتهما قسراً من قاعة المحكمة.

كما تعرض عشرات من الأطباء والممرضين ممن يخضعون للمحاكمة العسكرية للتعذيب أثناء احتجازهم حيث تم إجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم، وضربهم بالخرطوم المطاطية وألواح خشبية بها مسامير، وأجبروا على الإدلاء باعترافات باطلة⁵². بينهم طبيبة شيعية جرى جلدتها بخرطوم سميك ونعتها بالعاهرة والشيعية القذرة، كما أجبروها على التصوير، وهي

⁴⁶ البحرين: يجب إطلاق سراح المسجونين بسبب التعبير عن الرأي.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/12/06-0>

⁴⁷ تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سبق ذكره.

⁴⁸ الكادر الطبي البحريني يتعرض للقصاص، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ 5 مايو 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/05-0>

⁴⁹ البحرين: التعذيب والاختفاء القسري للمعتقلين على خلفية الاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 5 مايو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4011>

⁵⁰ البحرين: علامات سوء المعاملة تظهر على ناشط، بيان صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ 10 مايو 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/10-2>

⁵¹ البحرين: مؤسسة الخط الأمامي قلقة على حياة عبد الهادي الخواجة بعد ادعاءات ذات مصداقية بشأن تعرضه إلى التعذيب والاعتداء الجنسي، بيان صادر عن منظمة الخط الأمامي، بتاريخ 22 مايو 2011.

<http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/15138>

⁵² البحرين تواجه ادعاءات جديدة بالتعذيب تتعلق بمحاكمة عاملين في المجال الصحي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 11 يونيو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=33271>

ترقص وتغني تحت التهديد أغنية تقول "كل الشعب يريد خليفة بن سلمان" (أي الملك)⁵³. وتعرضت نزيهة سعيد، مراسلة فرانس 24 وراديو مونت كارلو الدولية في البحرين، للتعذيب والإهانة من قبل السلطات، واتهامها بـ "الكذب" في تقاريرها والتعامل مع جهات أجنبية، وأثناء التحقيق معها انقضت 4 شريات عليها ركلاً وضرباً ولكماً، ووضع حذاء الصحفية في فمها وضربها بأنبوب بلاستيكي⁵⁴. كما أكد عدد من المعتقلين، أنهم تعرضوا للصعق الكهربائي في أماكن حساسة، وحرمانهم من النوم لعدة أيام، والتعليق كالشاة، مع الضرب على بطن القدمين والساقين⁵⁵.

التمييز ضد الشيعة:

ظلت ممارسات التمييز الممنهج ضد الطائفة الشيعية قائمة، وبالتوازي مع إجراءات قمع الانتفاضة الشيعية الديمقراطية، تواصلت الاعتداءات على مناطق شيعية، وعلى دور عبادتهم، بل وعلى مقابرهم أيضاً.

سجلت التقارير قيام رجال أمن في عدة مناطق شيعية بتكسير سيارات المواطنين، وسرقة بعض المنازل التي يتم الإغارة عليها لاعتقال المطلوبين، والتحرش بالنساء فيها، والاعتداء على الرجال⁵⁶. كما تعرض بعض القرى الشيعية للعقاب الجماعي، من خلال قصفها بشكل كثيف بمسيلات الدموع، وإذلال المواطنين والاعتداء عليهم في نقاط التفتيش⁵⁷. وقامت السلطات البحرينية مدعومة بقوات سعودية، بهدم عدد من المنشآت الدينية الخاصة بالطائفة الشيعية، وتسويتها بالأرض دون إنذار مسبق، بدعوى أنها غير مرخصة. وبحسب إحصائية رسمية صدرت عن إدارة الأوقاف الجعفرية فإن ما لا يقل عن 35 مسجداً تعرض للهدم أو التخريب⁵⁸. ومن أبرز المساجد التي تعرضت للاعتداءات "الكويكبات"، و"السيدة زينب"، و"كريم أهل البيت"، و"أبو طالب". وهي منشآت تتبع المآتم والحسينيات⁵⁹.

⁵³ عن صحيفة الإندبندنت البريطانية: "لقد قاموا بضربي وصفعي ومناداتي بالعاهرة والشيعة القذرة، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 10 مايو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4068>

⁵⁴تعذيب نزيهة سعيد لتغطيتها التظاهرات الداعية إلى الديمقراطية، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ 3 مايو 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32038

⁵⁵ تقرير خاص عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين في قضية تحالف الجمهورية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 5 يونيو 2011.

<http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4360>

⁵⁶ مركز البحرين لحقوق الإنسان بجدد إدانته للعنف الرسمي والعنف المضاد، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 26 مايو 2011.

<http://www.bchr.net/ar/node/4122>

⁵⁷ مواطنون يشكون الاعتداء عليهم أثناء مرورهم من خلال نقاط التفتيش، جريدة الوسط البحرينية، الأربعاء 23 مارس 2011.

<http://www.alwasatnews.com/3120/news/read/533679/1.html>

⁵⁸ الأوقاف الجعفرية: 45 دار عبادة هدمت وخربت، جريدة الوسط البحرينية، الأربعاء 25 مايو 2011.

<http://www.alwasatnews.com/3182/news/read/562698/1.html>

⁵⁹ قوات الأمن والجيش البحريني في سابقة خطيرة من نوعها، تسوي مساجد ومنشآت دينية خاصة بالطائفة الشيعية بالأرض، بعضها يعود تاريخه لأكثر من قرن، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 8 يونيو 2011.

وقد قامت وزارة الإعلام بحجب موقع الأوقاف الجعفرية على الإنترنت، بعد أن نشر وثائق تثبت أن عددا من المساجد التي تم هدمها مرخصة وموثقة في الموقع الرسمي الحكومي. ولم تسلم المقابر الشيعية من الاعتداءات، فكان من بينها مقبرة "المحرق"، و"بني جمرة"، و"النويدرات"، و"السيد محمد أبو خليف".

وطال التمييز الطائفي الطلاب الشيعة، فقد ازداد التحريض الطائفي في المدارس، كما تعرضت ما لا يقل عن 12 مدرسة من مدارس البنات إلى المداهمات المتكررة من قبل رجال الأمن، واعتقال الطالبات الشيعيات، وضربهن وتعذيبهن وإهانتهم واحتجازهن لأيام قبل الإفراج عنهن، دون أن يحظين بفرصة وجود مرافق قانوني خلال التحقيق⁶⁰. هذا بالإضافة إلى فصل مئات الطلبة الشيعة من الجامعات، وسحب البعثات الدراسية للخارج منهم⁶¹.

<http://www.bchr.net/ar/node/4194>

⁶⁰ طلاب المدارس دفعوا ضريبة انتمائهم لطائفة تشكل غالبية نسيج البحرين، واستهدفوا مع معلمهم في حملة انتقام، روج لها إعلام السلطة، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ 30 يوليو 2011.

<http://www.bchr.net/ar/node/4441>

⁶¹ تقرير يومي حول لجنة الاستماع أمام الكونغرس: حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة بوميد، مركز البحرين لحقوق الإنسان.

<http://www.bchr.net/ar/node/4143>